

المحاضرة الثالثة: آليات الحكم الراشد ومظاهره:

إن تحقيق الحكم الراشد يتطلب الإعتداد على مجموعة من الآليات التي تعتبر بمثابة أدوات رئيسية لقيامه، والتي هي بمثابة مؤشرات أيضا ومعايير يمكن من خلالها قياس وتقييم مدى تطبيق ملادئ الحكم الراشد في الدول، ويختلف تحديدها باختلاف التعاريف والهيئات التي توردها ويرجع هذا لكون أن مفهوم الحكم الراشد هو مفهوم متشاكب وتتداخل فيه عدة أبعاد (إقتصادية، إجتماعية، ثقافية...).

وسيتم تحديد آليات الحكم الراشد حسب ماتطرقت إليه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي باعتبارها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والسباقة لتحديد مصطلح الحكم الراشد.

1- المساءلة والمحاسبة: ويقصد بها تحميل الافراد والمؤسسات مسؤولية آدائهم الذي يجب أن يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، وعليه فإن المساءلة تعني إمكانية أن يتعرض صانعوا القرار سواء في الدولة أو في القطاع الخاص أو في منظمات المجتمع المدني للمحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته

2- الشفافية: تعني التدقيق الحر للمعلومات للجميع وعلى كافة المستويات، مع ضمان انفتاح المؤسسات على الشعب من أجل معرفة نشاطاتها، وتشمل الشفافية كل الوسائل التي تسهل وصول المعلومات إلى المواطنين والسعي إلى تمكينهم من فهم آليات صنع القرار في الدولة، ومن بين هذه الإجراءات وسائل الإعلام التي كثيرا ماتلعب الدور البارز في تفعيل هذا المبدأ

3- الجاهزية والاستجابة: المقصود بها أنه يجب أن تسعى كل مؤسسات الدولة عبر تقديم مختلف العمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها، بمعنى ضرورة اوفر اطار زمني ملائم يتم من خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها، وقيامها بالعمليات الملائمة

4- المساواة والعدل الاجتماعي: وتعني بها ضرورة تحقيق المساواة بين الجميع دون تمييز على أي أساس كالدين ، اللغة، العرق، الجنس

5- المشاركة الشعبية الفعالة: يقصد بهذا المعيار ضمان أن يكون لجميع الأفراد صوا مسموع ومؤثر في اتخاذ القرار، ويجب ان يقوم على حرية الرأي والتعبير وذلك من خلال قنوات

مؤسسة تمكن المواطن من التعبير على رأيه في رسم السياسات العامة، الأمر الذي يضيف الشرعية على أعمال الحكومة ويسمح باستقرارها واستدامتها

6- سيادة القانون: لا بد من توفر أطر قانونية واضحة وعادلة، تتضمن حماية كاملة لحقوق الانسان ، وهو ما يقتضي نظام (سلطة) قضائيا مستقلا، وسلطة تنفيذية غير فاسدة تطبق القانون على الجميع دون تمييز

7- الرؤية الاستراتيجية (الاستشراف): يقصد بها مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما، ولا بد أن تقوم على ثلاث دعائم أساسية هي: الحرية السياسية، العدالة الاجتماعية والإنفتاح الاجتماعي على العالم؛ أي على الآخر" صورة ذهنية لما ينبغي أن يكون عليه عالم المستقبل، وحسب مفهوم الحكم الراشد الرؤية الإستشرافية تتحدد بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي وتحقيق التنمية.

8- الكفاءة (الفعالية): يقصد بها مدى إنجاز الأهداف على ضوء النتائج المرجة والمحققة لعمل ما في حين تعني الكفاءة حسن استخدام الموارد المتاحة بجدارة للحصول على أفضل المخرجات كما وكيفا (الإستخدام الأمثل والعقلاني للموارد).